مقدمـــة الدراســـة

نشأت العولمة Globalization فى ظروف موضوعية وذاتية، وليس كحتمية تاريخية فالعولمة ليست فى حد ذاتها شكلاً طارئاً من أشكال التطور البشرى، وإنما هى امتداداً بالمعنى التاريخى والسياسى والمعرفى والاقتصادى لعملية التطور الرأسمالى التى لم تعرف التوقـف عن الحركة والصراع والتوسع والنمو المتسارع، منذ مرحلتها الجنينية الأولـى فـى القـرن الخامس عشر، إلى مرحلة نشئوئها فى القرن الثامن عشر، من ثـم تطورهـا إلـى شـكلها الإمبريالى فى نهاية القرن التاسع عشر. هذه المرحلة التى وصل فيها النظام الرأسمالى طوره الإمبريالى المعولم الذى يسعى – استناداً إلى منطق إدارة القوة المتوحشـة – إلـى العـودة بشعوب العالم إلى جوهر وقواعد مرحلة النشوء الأولى للرأسمالية وآلياتها التدميرية القائمـة على قواعد المنافسة الأنانية التى تضمن هيمنة الأقوى للاستيلاء على فائض القيمة المحلـى للدول الطرفية جميعا، باسم الشعار القديم "دعه يعمل دعه يمر" كدعوة صريحة تستجيب لفكرة الهيمنة التى تشكل اليوم هدف ومحور نشاط المراكز الرأسمالية، ولضمـان عمليـة التوسـع الإكراهى – بالقوة العسكرية والاحتلال المباشر أو عبر أنظمة التبعية والخضوع أو كلاهمـا معا – ضد مقدرات شعوب العالم الفقيرة باسم الخصخصة والانفتاح والليبرالية الجديدة تحـت ستار زائف من الشكل الآحادى الديمقراطى الليبرالى وحقوق الإنسان هدفه الضغط علـى دول العالم عموماً، والعالم الثالث على وجه الخصوص، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف " التى تمثل كما يقول د. رمزى زكى" أول مشـروع أممـى، تقـوم بـه الرأسمالية العالمية هى تاريخها لإعادة دمج بلدان العالم الثالث فى الاقتصاد الرأسـمالى مـن موقع ضعيف، بما يحقق مزيداً من إضعاف جهاز الدولة، وحرمانها من الفائض الاقتصـادى، وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة.

فى هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن هيمنة البعد الاقتصادى – كتحد رئيسى مـن تحديات العولمة – لا يعنى إغفال عمق الترابط بين هذا البعد من ناحية، وبين الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية للعولمة، كتحديات للعديد من الأنظمة العربية الرخوة سواء على صعيـد الدور السياسى الذى تراجع لحساب المجال السياسى الأمريكى المعولم، أو على تراجع الثقافة الوطنية والقومية لحساب الثقافة الاستهلاكية من جهة، وثقافة التخلف من جهة ثانية، وأخـيرا على الصعيد الاجتماعى حيث تتجلى انعكاسات المخاطر الاقتصادية الناجمة عن تزايد أشـكال تراكم الثروات، فى هذا الاتساع المتزايد للفجوة بين القلة من الأثرياء والأغلبية الساحقة من

الجماهير الفقيرة التى يزداد وضعها فقراً وتخلفاً وتهميشاً، فقد أدى تراكم هذه العوامل إلى انتقال وتحول معظم بلدان النظام العربى فى حالة التبعية السياسية – الاقتصادية فى أشكالها السابقة، إلى مزيد من التبعية والتهميش لدرجة الارتهان لشروط الهيمنة الأمريكية المتجددة التى جعلت دور الدولة قاصراً على حماية المصالح الرأسمالية الخارجية والداخلية المشتركة والمتشابكة، بعد أن تخلت الدولة عن أدوارها الإنتاجية والخدمية التى كانت مخصصة فى مرحلة سابقة لتغطية بعض احتياجات الجماهير الشعبية فيها، وتراجع دور الدولة الوطنى والاجتماعى، وترعرعت المصالح الشخصية البيروقراطية الكمبرادورية الطفيلية، باسم الخصخصة والانفتاح مما أدى إلى تفكك الكثير من الروابط الوطنية والقومية، إلى جانب عوامل التفكك وشبه الانهيار المجتمعى الداخلى الذى نلمس مؤشراته عبر ما نشاهده من مظاهر إعادة إنتاج وتجديد التخلف والتى ترافقت مع تعمق الفجوات الاجتماعية وأشكال الحراك الاجتماعى الشاذ وغير الطبيعى، فى إطار تنامى عمليات الفساد والإفساد الناجمة عن هذا الوضع فضلاً عن انهيار العديد من الثوابت، كالقيم الأخلاقية، والعلاقات العائلية، والقرابية، وأصبح الجهر بالسوء سمة عامة لصور الحياة اليومية.

وبالتالى فإننا نرى أن الوضع الراهن، ليس نظاماً دولياً جديداً، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد، وهو أيضا استمرار للصراع فى ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أى دور أو مكانة، ولذلك كان من الطبيعى أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة الوحيدة المهيمنة فى هذه الحقبة بفرض قراراتها وهيمنتها على دول العالم.

وتسعى الدراسة الراهنة إلى محاولة رصد بعض ملامح التغير الثقافى فى بنية المجتمع المصرى منذ المحاولات الأولى لإعادة دمج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى، بداية من سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى واكبتها جملة من التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية، تركت تأثيراً واضحاً على طبيعة التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى امتدت لتشمل المستلزمات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية والثقافية أو الأيديولوجية، حيث شيدت نسقاً للقيم الاجتماعية والثقافية كان فى جوهره مغايراً لما كان سائداً من أنساق للقيم، تعبر عن مرحلة التحرر الوطن والاستقلال، وكان نسق الأسرة من أكثر الأنساق الاجتماعية تأثراً بهذه التحولات، حيث شهدت الأسرة المصرية تغيرات واضحة فى بنيتها وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين مكوناتها، وأنماط السلطة داخلها، انعكست بدورها على قيم واتجاهات الأفراد نحو العديد من القضايا الاجتماعية والثقافية التى يتجلى فيها تأثير العولمة، حيث نلاحظ ميلاً متنامياً نحو تبنى قيم وثقافة العولمة فى بعضها وانفصالاً عن هذه القيم فى البعض

الآخر. كان من أهم هذه القضايا "فرص العمل-المشروعات الاستثمارية-العلاقات والتفاعلات الأسرية، وضع ومكانة المرأة-تحولات النظام السياسى، بنية الثقافة والقيم".

وتنطلق الدراسة الراهنة فى إطارها النظرى من التصورات النقدية المحدثة بداية من التوسير وحتى أصحاب الفكر النقدى الحديث، الذين أولوا اهتماماً واضحاً لعناصر البنية الفوقية ودورها فى تشكيل اتجاهات الأفراد نحو العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية. وتعد الرؤية النقدية مدخلاً ملائماً لدراسة التغير الثقافي فى المجتمع المصرى فى ظل المرحلة الراهنة من التطور الرأسمالى. حيث تتيح تلك الرؤية إمكانية التحليل الدقيق للسياق الاجتماعى المادى وللخبرات التاريخية، فالعلاقة بين الوجود والوعى لا تفهم إلا فى سياق التفاعلات التاريخية الجدلية بينهما. بحيث يمكن النظر إلى التغير الثقافي فى ضوء التحولات البنائية التى حدثت فى المجتمع المصرى منذ اندماجه فى المنظومة الرأسمالية العالمية، وبصفة خاصة التطورات التى طرأت على قوى الإنتاج. فقد تطورت خبرات الناس التى يحملونها فى مسار العمل وعملية الإنتاج. كما تغيرت تنظيمات العمل وتغيرت الوظائف التقليدية للدولة القومية، وهو ما انعكس على الأسرة المصرية وأحوالها وعلاقتها وفرصها الاجتماعية فى سياق مجتمعاتها المحلية، وخاصة ما يحتضنه هذا السياق من قيم ومعايير ومفردات متنوعة لتوجيه الاختيارات الفردية والجماعية.

كما تنطلق الدراسة الراهنة فى إطارها المنهجى من المنهج الجدلى الذى يتيح إمكانية واسعة فى التحليل والكشف عن العديد من أبعاد الظاهرة، المشترك والمتكرر منها، والخاص والعام، والجوهرى والثانوى، والسبب والنتيجة، والمحتوى، والشكل، ولا شك أن هذه الإمكانية التى يوفرها المنهج الجدلى تعطى عمقاً فى التحليل، واستشرافاً لاتجاهات الظاهرة فى المستقبل.

وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب دراسة الحالة كأداة أساسية لجمع البيانات من خلال دليل دراسة الحالة، صممه الباحث فى ضوء القضايا الرئيسية التى تناولتها الدراسة، وقد أجريت الدراسة الميدانية على عينة من الأسر فى كل من الريف والحضر، قوامها٢٦ مفردة، طبق عليهم الدليل، هذا بالإضافة إلى إجراء بعض اللقاءات الجماعية بهدف الوصول إلى فهم أعمق لعوامل تشكيل وعى أفراد العينة واتجاهاتهم واختياراتهم الفردية والجماعية.

وقد اختار الباحث قطاعاً حضرياً وآخر ريفياً للتعرف على التغير فى القيم والاتجاهات فى كل منهما فى إطار تغلغل "ثقافة العولمة، من خلال آلياتها المتعددة التى اجتاحت أبعد القرى انعزالاً.

وقد انقسمت الدراسة الراهنة إلى خمسة فصول وخاتمة على النحو التالى :

الفصل الأول : المحددات النظرية والمنهجية للدراسة وعرض فيه الباحث الاتجاه النظرى الذى يمهد لفكر العولمة – الإطار النظرى للدراسة وقضاياها الأساسية – التعريف بالمفاهيم المستخدمة فى الدراسة، أهداف الدراسة وافتراضاتها الأساسية، وحدة الدراسة – عينة الدراسة وخصائصها الأساسية – الإطار الجغرافى للدراسة – أدوات جميع البيانات – توصيف أدوات الدراسة – أساليب التحليل المتبعة – مستوى التعميم فى الدراسة.

الفصل الثانى : العولمة، الإشكالية والاستراتيجية:- وتناول فيه الباحث إشكالية العولمة وتحليل إستراتيجيتها وذلك من خلال:- العولمة والخطابات الكونية – صياغات جديدة لمسلمات قديمة – منظومة العولمة وآلياتها – أبعاد العولمة ومظاهرها.

الفصل الثالث : العولمة والثقافة الكونية وتناول فيه الباحث مجموعة من المحاور التالية:- العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات – العولمة وجدل الهوية الثقافية – العولمة والثقافة الاستهلاكية- العولمة وعمليات الإفقار والتهميش.

الفصل الرابع : العولمة وملامح التغير فى التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى:- وحاول فيه الباحث اختيار مجموعة من الافتراضات حول التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى وهى :

١-العولمة وتوزيع الفرص الاقتصادية فى المجتمع المصرى.

٢-العولمة والتغير فى أوضاع الأسرة المصرية وعلاقاتها.

٣-العولمة وتفاعلات النظام السياسى فى المجتمع المصرى.

الفصل الخامس : العولمة والتغير فى بنية الثقافة والقيم فى المجتمع المصرى وحاول فيه الباحث اختبار الافتراض حول تحولات بنية الثقافة والقيم فى المجتمع المصرى.

١- القيم الأسرية والعائلية.

٢- قيم المشاركة السياسية والمجتمعية.

٣- القيم الاستهلاكية.

الفصل السادس: تفسير النتائج واستشراف الأبعاد المستقبلية للتغير الثقافى فى المجتمع المصرى:- يعتمد هذا الفصل على محاولة تقديم تفسير سوسيولوجى لأهم نتائج الدراسة فى ضوء الافتراضات الرئيسية التى انطلقت منها، بهدف الوصول إلى استشراف علمى يعتمد على سيناريوهات مفترضة لتأثيرات العولمة على بنية الثقافة فى المجتمع المصرى.